الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر جلسة
لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح
عدد 21

- **تاريخ الاجتماع:** 03 مارس 2021

*** جدول الأعمال:**

- المصادقة على تقريري اللجنة حول مشروعي قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل (عدد 2020/79) وحول مشروع قانون يتعلق بإحداث تعاونية أعوان رئاسة الحكومة (عدد 2020/119).
- الاستماع إلى محكمة المحاسبات حول تقرير خصوصي يتعلق بالإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.
- استعراض تقرير اليوم الدراسي البرلماني حول "مسار اللامركزية: تقييم مرحلي ونظرة استشرافية".
- مواصلة النظر في مقترح قانون يتعلق بدعم مجهود الدولة وتنسيقه في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد (عدد 2021/02).

*** الحضورات:**

- الحاضرون: **09**
- المعتذرون: **08**
- الغائبون: **لا أحد**
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: **05**

*** افتتاح الجلسة: 10.10 رفع الجلسة: 15.45**

(مع استراحة ما بين 13.10 و14.30)

* ********* * * *

* مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح يوم الأربعاء 03 مارس 2021 جلسة حضورية وعبر وسائل التواصل عن بعد للمصادقة على تقريرين جاهزين حول مشروعي القانونين عدد 79 و2020/119 والاستماع إلى ممثلين عن محكمة المحاسبات حول التقرير الخصوصي للإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، إضافة لاستعراض تقرير اليوم الدراسي البرلماني الذي نظمته اللجنة سابقا حول "مسار اللامركزية: تقييم مرحلي ونظرة استشرافية".

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى من جدول الأعمال المتمثلة في المصادقة على تقريري مشروعي القانون المذكورين آنفا، تولّت اللجنة، بعد تلاوة التقريرين، المصادقة عليهما بإجماع أعضائها الحاضرين.

وإثر ذلك، استمعت اللجنة إلى ممثلين عن محكمة المحاسبات حول التقرير الخصوصي للإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، وذلك في إطار حرص اللجنة على تعميق الاستشارة حول مقترح القانون عدد 2021/02 المتعلق بدعم مجهود الدولة وتنسيقه في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد.

وفي البداية، تولى ممثلو محكمة المحاسبات وضع التقرير الخصوصي في إطاره حيث بيّنوا أن مهمة إنجازه تتنزل في سياق برنامج مكافحة الفساد من قبل الأجهزة العليا للرقابة (هدف التنمية المستدامة 16) .

أما نطاق المهمة، فأوضح ممثلو محكمة المحاسبات أنها قد شملت التشريعات والخطط والممارسات التي تمّ وضعها والصلاحيات والوسائل الموضوعة على ذمّة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للقيام بدورها باعتبارها أحد أهم المتدخلين في المجال. كما شملت تدعيم قدرات المجتمع المدني والتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين العموميين في مجال مكافحة الفساد.

كما غطت الفترة الممتدّة من 2014 إلى موفى مارس 2020، فيما لم تشمل الصلاحيات والموارد الموكولة إلى بقيّة الهياكل الأخرى المعنية بمكافحة الفساد.

كما لم تشمل مجالات التصرف الإداري والمالي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها جوانب ستخصها محكمة المحاسبات بمهمة رقابية لاحقة.

أما بخصوص الجانب التشريعي، فاعتبر التقرير الخصوصي أن المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد غير مكتملة، كما أن هناك عدة نصوص قانونية في حاجة للتحسين على غرار قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين من حيث حصره إمكانية توفير الحماية في الإبلاغ الوارد على الهيئة دون سواها وعدم تحديد طرق توفير الحماية الأمنية والصحية والقانونية للمبلغين، وكذلك قانون التصريح بالمكاسب

والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح الذي تنقصه الآليات المعتمدة لمتابعة المصرحين في ظلّ ارتفاع عدد الأشخاص المطالبين بالتصريح.

كما أقرّ التقرير الخصوصي للإطار المؤسسي لمكافحة الفساد عدم كفاية التدابير المتخذة لتفعيل القوانين النافذة وعدم التزام الهياكل العمومية دائما بواجباتها القانونية، إضافة إلى وجود نقص على مستوى التقييم الدوري والشامل للتدابير القانونية والإدارية.

وأوصى التقرير الخصوصي، بالنسبة للتشريعات، بمراجعة الإطار القانوني الوطني في اتجاه سن تشريعات تتلاءم والمعايير الدولية وتحسين النصوص القانونية النافذة ووضع التدابير الكافية لتفعيلها وإيجاد السبل الكفيلة بحث الهياكل العمومية على الالتزام بواجباتها القانونية، فضلا عن التعجيل بتفعيل التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض الامتثال للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والقيام بعملية التقييم الذاتي للمرحلة الثانية منها.

وفيما يتعلق بالخطط والممارسات، انتقد التقرير الخصوصي التأخير في إعداد الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وخططها التنفيذية وعدم تغطية الخطط التنفيذية لكامل الفترة، إضافة إلى عدم عرض وثيقة الإستراتيجية وخطتها التنفيذية للفترة 2017-2018 على الرأي العام ومناقشتهما قبل المصادقة عليهما، وكذلك عدم وضع الآليات الكافية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من حيث التمويل.

ودعا التقرير الخصوصي في توصياته ضمن هذا المجال إلى توفير الضمانات اللازمة لإنجاح الاستراتيجية مثل تعزيز المسار التشاركي في وضعها وتوفير التمويلات الكافية لها وتفعيل الجهات المسؤولة عن القيادة والمتابعة والتقييم ووضع آليات للتنسيق بينها تحدّد نوع المعطيات الواجب تقديمها ودوريته.

وفيما يتعلق بالضمانات القانونية والصلاحيات المسندة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أتى التقرير على عدم تركيز جهاز الوقاية والتقصي بالهيئة ممّا أدى إلى حرمانها من الصلاحيات المسندة لها قانونا في مجال البحث والتقصي والتفتيش والحجز. كما اعتبر وجود تمركز هام للصلاحيات لدى رئيس الهيئة.

وفي الجانب المتعلق بالتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين العموميين المعنيين بمكافحة الفساد، نصّ التقرير الخصوصي على ضرورة مراجعة تنظيم أدوار المتدخلين العموميين الفاعلين في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وضبط آليات تنسيق بينهم.

وانتقد التقرير كذلك عدم استقرار تنظيم الحكومة في مجال مكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة في تونس وعدم تكليف أي هيكل بمهمة التنسيق بالرغم من تعدّد الجهات المكلفة بمكافحة الفساد بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مشددا ضرورة وجود هيكل تنسيقيي لمختلف الجهود في مكافحة الفساد.

وأوصى التقرير بجملة من الإجراءات التي يتعيّن القيام بها خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الهياكل المختصة في ظل غياب هيكل جامع يتولى هذه المهام، حيث دعا إلى التعجيل بإرساء جهاز للوقاية والتقصي بما يمكّن من تفعيل الصلاحيات المسندة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتسيير الأمثل لها وتوازن المسؤوليات صلبها، إضافة إلى الدعوة للتعجيل بتفعيل "المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها" الذي أوكلت إليه مهمة متابعة نتائج أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

كما اعتبر التقرير الخصوصي أنه لتوحيد جهود مكافحة الفساد، يتعين وضع قاعدة معطيات شاملة تتضمّن كافة نتائج أعمال التفقد وتمكّن من تبادل المعلومات بصفة حينية بين الهيئة والهياكل العمومية الأخرى، ومزيد الحرص على تفعيل الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون المبرمة في المجال.

وفي تفاعلهم مع العرض المقدّم، أثنى النواب المتدخلون على قيمة التقرير المقدّم وتضمنه معطيات واضحة وشفافة وتوصيات قيّمة من شأنها تحسين الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

وفي تعليقه على ما ورد بالتقرير المقدّم، أكد ممثل جهة المبادرة أنّ النيّة من اقتراح المبادرة التشريعية ليس وضع هيكل معوض للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ستبقى لها صلاحياتها الموكلة إليها بالمرسوم المحدث لها والمتمثلة في المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد، مشدّدا أن التنسيقية الوطنية المزمع تركيزها بموجب مقترح القانون الماثل ستكون هيكلا جامعا لمختلف الجهود في اتجاه التوحيد والتنسيق بين كل الأطراف والهياكل المتداخلة في مكافحة الفساد، وهو ما يعتبر تماهيا مع ما أقرت به محكمة المحاسبات من عدم وجود هيكل تنسيقي في هذا المجال.

واعتبر عدد من النواب أن مخرجات هذا التقرير، تؤكّد الحاجة لوجود هيكل تنسيقي لمختلف الجهود المتعلقة بمكافحة الفساد وهو ما يتماهى مع مقصد مقترح القانون المعروض على اللجنة المتعلّق بدعم مجهود الدولة وتنسيقه في مكافحة الفساد عن طريق إحداث تنسيقية وطنية تتولى إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026 في إطار تشاركي جامع لكل الأطراف المتدخلة.

كما اقترح بعض النواب المتدخلين أن تقدّم محكمة المحاسبات رأيها الاستشاري للجنة بخصوص مقترح هذا القانون، حيث أفادت ممثلة المحكمة في هذا الإطار تعذّر هذه الإمكانية باعتبار أن القانون المنظم لمحكمة المحاسبات لا يعطيها صلاحيات استشارية.

أما بالنسبة للجزء الأخير من جدول الأعمال، فقد استمعت فيه اللجنة إلى تقرير قدّمته إدارة الأكاديمية البرلمانية تعلّق باليوم الدراسي البرلماني الذي نظّمته اللجنة يوم 15 فيفري 2021 حول "مسار اللامركزية: تقييم مرحلي ونظرة استشرافية"، حيث تم استعراض مجمل التوصيات والمخرجات المنبثقة عن هذا النشاط.

وقد أكّد أعضاء اللجنة الحاضرون في هذا الإطار ضرورة العمل على متابعة الرقابة على استكمال إرساء التنظيم اللامركزي في تونس عبر عدة آليات سواء منها ما يدخل في إطار الصلاحيات الرقابية للجنة على أعمال الحكومة أو التشريعية منها.

- **قرارات اللجنة:**

✓ المصادقة على تقرير اللجنة حول مشروع القانون عدد 2020/79 المتعلق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل.

✓ المصادقة على تقرير اللجنة حول مشروع القانون عدد 2020/119 المتعلق بإحداث تعاونية أعوان رئاسة الحكومة.

✓ مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بدعم مجهود الدولة وتنسيقه في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد (عدد 2021/02).

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
يسري الدالي	**آمنة بنحميّد**